الفصل الخامس

إمارة عبد الله بن بُلُقّين بن باديس مؤلّف هذا الكتاب

(١) مشاكل الأندلس الخارجية وحال الجزيرة

عند ابتداء إمارة عبد الله

٣٤ - رفض مطالب ألفونش السادس واشتراكه مع ابن عمّار

[.... وأمّا] * [ق ٢٩ أ] ألفونش، لمّا تيقّن هذه الفِتَن، عَلِمَ أنّ ذلك من أكبَر سعادته وأعظَم فُرَصه فى طَلَب الأموال. فأرْسَلَ إلينا رسولَه: أوّلَ مُداخَلَةٍ نشأتْ بَيْنَنا وبَيْنَهُ، فأتى باطْرُشُولش يطلب مِنّا ضَريبتُه. فأبَيْنا عليه، واجتمع رأيُنا على أن لا نفعل، وأنّ ضَرَرَ ألفونْشُ لا يُخشى وغَيْرُنا أمَامَنا، نعنى بذلك ابن ذى النُّون. ولم نَقِسْ أنّ أحَدًا يُعاقِدُهُ على مُسْلِمٍ. فانصرف عنّا دون عَمَلٍ.

وإنّ ابنَ عَمّار انتهزَ هذه الفُرْصة، وكان مُنتَظِراً له يباغُه، مُرْتَقِبًا لِمَا يصنع معنا. فلمّا رأى أنه لم يتمّ له عَمَلٌ، ألْقَى يَدَه فيه على المقام وقال له: «إن كنتم[1] مُنِعْتُمْ عشرين ألف دينار (وهى التى سأل عن ضَريبتِه)، فنَحْنُ نعطيكم خمسين ألفًا، على أن نُعاقِدَكم على غَرْناطة: تعطونا القاعِدة، ولكم مافيها من الأموال!» فعاقَدُوه على ذلك. واتّفق رأيُهم على أن يبنوا على غرناطة مَعْقِلًا يضيّق عليها حتّى تلقى يدها. وكان ابن أضْحَى، المذكورُ قبل هذا - هو المُخْرَجُ على يدى النابة - قد انحاش إليهم، يدُلّ بهم على عَوْرات البلدة، ويُريهم أشدَّ ما يكون عليها من المَوَاضِع إن بُنِىَ، ويجعل فيه ندبًا للضرب والتضييق. فأراهم حِصْنَ بَلِيلُش.

وأكْرَى ابنُ عمّار من عسكر ألْفُونْش ما قوى به على البُنيان بأعداد من الأموال جسيمة، يسوّفهم فيها تارات، ويَعِدُهم ويُخادِعهم، حتّى تمّ البُنيان. وجعل المُعتَمِد يُحاوِل ذلك بنفسه، ويبرِّز أبَدًا على مقربة من غرناطة مدّة كَوْنه، طمعًا فى أن يقُومَ معه أهْلُ البلدة. فلما تمّ بُنيانُه، قوّاهُ بالندب، واتّخذ فيه جميع الأقوات، وأمَرَهم بالتضييق. وكانت الحالُ شديدةً، ونُسِىَ به أمْرُ القَلْعة.

وعند انصراف المُعْتَمِد عنه وعساكِر الرُّوم، عَبّيْنا عسكرًا كثيرًا، ونَهَضْنا إليه؛ فلم نقدر فيه على شىءٍ. وانقطع رجاءُ الناس من دولتنا، لاجتماع المُطالبين عليها مع الرومىّ. ونَدِمْنا على التفريط أوّلًا فى مُعاقَدته حَسَب ما سأل. وكان من أحسن شىءٍ * [ق ٢٩ ب] على

(١) أصل: «إن كان منعتم».

السلاطين أَخْذُ مَعْقِلٍ بالسيف؛ فإنَّه، متى اعترض، لم يستطِع على دخوله لمنعته وما عُدَّ فيه، ولا على إحصاره، حتى ينفد ما فيه لقوَّة تأتيهِ، فيُقْلِع عنه إلَّا من كان أَقْوَى. ولم نكُنْ نَحْنُ إلَّا مُتَكافِئين فى ذلك: متى ما أَعْطَى أَحَدُنا لعسكرٍ مالًا، وأراد الآخَرُ نَقْضَه، أَرْبَى عليه وأَراحَهُ منه.

فكانت بَلِيلُش قد أفسدت، وضيَّقت على فَحْص غرناطة؛ ولم يَكْفِ ما حلَّ من أَجْلِها حتى جَعَلْنا أَلْفُونْشُ أن نُغْرِمَ ما فَاتَهُ مِنّا، تباعةً وتذنيبًا لرَفْضِنا إيَّاهُ، واستدفاعًا لِمَا يُتَّقَى من تَمادِيه على الطَلَب. وابنُ ذى النون فى هذا يتوسَّط له بالأمر، ويسعى فى تصير المال إليه، يرضيه بذلك وينتظِرُ فسادَ مَمْلَكتنا، فيَفْتَرِصُها هو أو يأْخُذَ منها حِصَّتَه. فكان – على ما قدَّمْناه ذِكْره – عدوًّا فى الباطِن، صديقًا فى الظاهِر. وهو مع ذلك لا يزال يُدَاخِلُ قُرْطُبة، ويَسْعَى جَهْدَه فيها، إلى أن قدرَّ الله، وافْتَرَصها غُدْرًا بمُداخَلة من بعض أهلها ممَّن لا خَطَرَ له. واسْتُشْهِدَ فيها ابنُه عَبَّاد [بن المُعْتَمِد] وقائدُه ابنُ مَرْتِين.

فلمّا انقضت بقُرْطُبة هذه الدائرة، وسمع بالخَبَر أَدْلَ بَلِيلُش، أَخْلَوْها على المقام؛ ودَخَلَها رجالُنا، وصارت فى مِلْكنا مُشيَّدةً مَبْنِيَّة. فنَظَرْنا منها بالذى نصنع بقَصَبَة غرناطة. وتروَّح مُخَنَّقُها من حيث لم يُحْتَسَب.

٣٥ - المهادنة بين عبد الله وابن صُمادِح صاحب المَرِيَّة

وكان قائدَ مدينة بَسْطَة ابنُ مَلْحَان، رَجُلٌ معجبٌ، قد شَرِهَتْ نفسُه إلى رُتَب الملوك. وكان المُظَفَّر– رحمه الله– قد فوَّض إليه أَمْرَ البلدة عِوَضًا من أبيه. فلمّا صارت لنا الدولة، وكثر فيها آراءُ الوَزَرَاءِ، جعلُ كل واحد منهم يطلبه بمال، ويسأَلُه مُتاحَفات: فمن لم يعطِهِ، طالَبَهُ وأذَاهُ، مع صغر سِنِّنا؛ فلم يَجِدْ سبيلًا إلى الدفاع عن نفسه، ولا شكوى لمن يذبُّ عنه ويحميه. فترامَى على ابن صُمادِح وقبله؛ وصارت البلدةُ إليه؛ وعَلِمَ أنَّه لا يُفاتَن طولَ مدَّة الفِتْنة مع ابن عَبَّاد. ثمَّ إنَّه غدر [ق ٣٠ أ] حِصْنَ شِيلَش؛ ونحن، فى ذلك كلِّه، لا نفتر عن مُخارَاته بالإضرار ببلده. وصار إلينا من حِصْن شَنْت أَقْلَج من مَعاقِلِه ما وَقَعَت المُعاوَضةُ به من شِيلَش. وصالَحْناهُ مُهادَنةً وانجرارًا للحال، حتى نَرَى ما نصنع مع ابن عَبَّاد.

٣٦ - مهاجمة ألفُونْشُ السادس على غرناطة واضطرار عبد الله إلى المهادنة معه

وبقى ابنُ عمَّار مُرْتَهِنًا بما جعل على نفسه للنَّصْرانىِّ من كراءِ بَلِيلُش فى تبعات كثيرة وجرايات جسيمة يُقْطِعُها له، ويَعِدُهُ بها. وأَدْخَلَ سلطانَه من ذلك فى تشغيب، لأَنَّه كان لا يُريد أن يجعله يَخْلُد إلى راحةٍ لِكَىْ يحتاج إليه فى تلك الفِتْنة لا يقرُّ عن إدخال ضَرَرٍ على المسلمين. ومتى ما كان المُعْتَمِدُ يسعى فى تهدين الأمر، ونرومُ معه الصُّلْحَ، أو تنشأُ مُهادَنةٌ، لا يَنامُ فى نَقْضِها وإشعالِ نار الفتنة.

فعاد ثانيةً إلى النصرانيّ ألْفُونْشُ، وزيَّن له أمْرَ غرناطة، وصَوَّرَنا عنده في صورةِ مَنْ لا يقدر على شيءٍ من أجْل الضعف وسنِّ الصبا، وأنَّه ضامِنٌ له أموال غرناطة لتَصيرَ إليه بأَسْرها، على أن يُعاقِدَهُ، إذ تمكّن من البلدة، أن يجعلها مُلْكَهُ، وله ما لَقِيَ من أموالنا. وألْقِيَ يَدَه في ألْفُونْشُ، عازمًا عليه في الإقبال إليها، وأعطى على ذلك أموالًا جسيمة، ووعده بخمسين ألف مِثْقال إذا تمّت القضيَّة، سيعطيها زائدةً على ما يَجِدُ، لمَساعَدَته على السير.

فأَدْرَكَ الرُّومِيَّ من ذلك طمعٌ كبيرٌ، وقال: «هذه نَصْبةٌ لَسْتُ أخْلُو فيها من فائدةٍ، وإن لم تُحَصَّل البلدة! وأيُّ فائدةٍ لي في إعطاءِ بلدة من واجِدٍ لآخَرَ إلّا تَقْوِيَتُه على نفسي؟ وكُلَّما أكثر الثوّارُ، ووقع بينهم التنافُسُ، كان لي أفْئَدَ!» فأتَى على نِيَّةِ أخْذِ مالِ الفريقَيْن، يكسر رؤُوسَ بَعْضِهم ببعض. ولا كان أيضًا في أمَله أن يأْخذ البلاد لنفسه؛ فإنَّه عمل في ذلك حسابًا أن قال: «إنّا من غير المِلّة؛ وكلُّ الناس يشْنَأُني؛ فبأيِّ وَجْهٍ أطمع في أخْذِها؟ إن كان من باب الطاعة، فأَمْرٌ لا يمكن؛ وإن كان من وَجْه القتال، فيهلك فيها رجالي [ق ٣٠ ب] وتذهب أموالي، وتكون الخسارة على أكثر ممَّا نرجوه إن صارَتْ إليَّ. ولو صارَتْ، لم تَتَمَسَّكْ إلّا بأَهلها؛ ثُمَّ لا يؤْمنون! ولا من المُمْكِن أن نَسْتَبيح أهْلَها ونُعَمِّرَها بأَهْل مِلّتي! ولكنَّ الرأيَ، كلَّ الرأي، تَهْديدُ بَعْضِهم ببَعْضٍ، وأخْذُ أموالهم أبَدًا، حتى ترقَّ وتضعف؛ ثمَّ هي تلقَى بيدها إذا ضعُفت، وتأتي عَفْوًا، كالذي جَرَى بطُلَيْطُلَة إنّما كان من فَقْرِ أهْلِها وتَشَتُّتِهم، مع اندبار سلطانها، وصارَتْ إليَّ بلا مَشَقَّة!»

وكُنّا نحن نعلم هذا من مَذْهَبه، على ما كان يُخْبِر به وزَراؤُهُ. ولقد قال ذلك شُشْلانْدُ في حال هذه السفرة، وشافَهنا بذلك، وقال: «إنّما كانت الأنْدَلُسُ للرُّوم في أوَّل الأمر، حتّى غلبهم العَرَبُ، وألْحَقُوهم بأَنْحَسِ البِقاع: جِلّيقِيَّةَ؛ فهُمُ الآن عند التَمَكن، طامعين بأَخْذِ ظلاماتهم! فلا يصحُّ ذلك إلّا بضعف الحال والمُطاوَلة، حتى إذا لم يَبْقَ مالٌ ولا رجالٌ، أخَذْناها بلا تَكَلُّف!»

فكان الجميعُ يُسايرُ الأُمورَ، ويُدافِع الأيّامَ، ويقول: «مِنْ هُنا إلى أن تتمَّ الأموالُ وتهلكَ الرعايا بزَعْمِهم، يأتي الله بالفَرَج وينصر المسلمين!»

فورد علينا من إقبال ألْفُونْشُ مع ابن عمّار هَوْلٌ عظيمٌ، وصحَّ عندنا أنّه لم يَأْتِ إلاّ طالبًا لمُلْكنا: قد استَوْثق من ألْفُونْشُ على ما قدَّمْنا ذِكْرَه. ثمَّ أرسل إلينا ينذرُ بإقباله، ويأمُرُنا بالخروج إليه، يُرَى أنّه يذهب إلى تجديد العَهْد والاجتماع بنا، على ما يفعله مع السلاطين. فلم نشكّ أنَّ ذلك للتقبُّض علينا وإنجاز ما عاقَدَ عليهم. فاجتمع علينا أهلُ الرأي والمشورة، وقالوا: «ما الذي تذهب إليه؟ هذا عَدُوٌّ قد جاءَ لطَلَبك، ولا قدرة بك على مناواته! وسَواءٌ عليك خَرَجْتَ أم بَقِيتَ! فإنْ أنت بَقيتَ، حَلَّتْ بك الداهيةُ العُظْمَى، ووقعت المُفاسَدة، وأصاب مُطالِبُك سبيلًا إلى العَمَل؛ وتكون هذه أشَدّ من الأُولى، وَقْت رَفَضْنَا بَطْرُه شُولِش وألقى ابنُ عمّار يَدَه [ق ٣١ أ] فيه حتى بَنَى علينا بَلِيلُش. والآن لم يتروَّح مُخَنَّقُنَا حتى نعود إلى

مـا هـو أدْهَى وأمَرُّ؛ فلـو رأت الرعايا بعض خِلاف من هذا الجيش، لم تُبْقِ ولا تَذَرْ لشـعفة ما قـد دَهَـوْا به قَبْل، وكان الرجـاءُ ينقطع، ويتلف الـكلُّ حتى تُؤخَذَ هُنا باليـدِ على غَيْرِ صُلْحٍ، فلا يرقب فينا إلاًّ ولا ذِمّةً! فالخروجُ إليه أيْسَـرُ لأمْرَيْن: فإن كانت سـلامة، شكرتَ رأيكَ، وثبت مُلْكُك؛ وإن كانت الأُخْرى، كان خروجُك عن أمَانٍ، وصِرْتَ حَيِّزًا فى العافية! فاعْزِمْ على لقائِهِ[1]، وقُلْ له قولًا ليِّنًا؛ ولله أن يُنَفِّذَ قضاءَه.

فاسْـتَعْدَدْنا لذلـك جَهْدَنـا، وأجْمَعْنـا حَوَالَيْنـا مَنْ نَثِقُ به مـن رجالنـا، وأَخَذْنا أهْبة الحـال، ولقيناه على مقربة من المدينة، وبالَغْنـا بالضرورة فى إكرامه؛ فأعرض علينا وَجْهًا يَسِيطًا وخُلُقًا حَسَنًا، ووَعَدَنا أنَّه يُحامِى عنَّا كما يُحامِى عن بَلَده.

ثمَّ وقعت المُعامَلة، ومَشَـت الرُسُـل مِنَّا إليه ومِنْه إلينا، يُبَيِّنُ ما عُوقِدَ عليه وأنَّه سِـيقَ سـوْقًا، ويقول: «إنِّى قد تَشَبَّثُّ فى الأمر، ولم نُعَجِّل حتى نسمع ما عندكم. فإن جامَلْتُمونى ورأيتُـم لقَصْـدى وَجهًا، انصرفـتُ عنكم على خير؛ وإلاَّ، فها أنا مع مـن عاقَدَنى!» وطلب خمسـين ألف مَثْقال. فشـكَوْنا إليـه قِلَّة البلاد، وَأنَّ ذلك لا يقدرُ عليـه، وفيه من القطع لنا ما يَفْتَرِصُنا به ابن عَبَّاد؛ فإنه، لو أخَذَ غرناطة، قوى عُنْصُرُهُ، «ولم يَنْطَعْ إليك. فَخُذْ ما نقدر إليه، وَاتْرُكْ رَمَقًا لا نَسْتَأْصَل من أجْله! ومَا تركتَ، تَجده عندنا متى ما طلبت!» فقبل العُذْرَ بعد جُهْدٍ عظيم. وقاطَعْناه لقَصْده بخمسة وعشرين ألفًا، نِصْفِ العدَد؛ ثم أعدَدنا له من الفرش والثيـاب والآنيَة كثيرًا، اسـتدفاعًا لشـرِّه؛ وَجَمَعْنا ذلك كلّه فى خِباء كبيـر، ودعَوْناه إليه. ولمَّا رأى الثياب اسْتَحْقَرَها؛ ووقع الاتفاقُ معه على زيادة خمسة آلاف مِثْقال لِتَتِمَّ بها ثلاثون ألفًا؛ فأكملناها له لئلَّا ينفسد الأكثرُ عن الأقلّ. * [ق ٣١ ب] فشكر على ذلك كُلِّه، وطابت عليه نفسُـه. ورجع إلى ابن عَمَّار يقول له: «كَذَبْتَ لى فى قولك إنّ غرناطة فى ضَعْفٍ، وَإنّ صاحِبها من صغر سنّه لا يعقل! ورأيتُ من رتبتها وأحوالها ما خَالَفَ قولَكَ!».

فرجع ابن عمَّار يسـأله أن يعقد بَيْنَنا عَقْدًا يُوقَف عنده، وَاسـتمالَه على أخذ إسْـطَبَّة من عندنا، وكانت مَعْقِلاً عظيمًا ممّا يَلِى جِهات إشبيلية، قد كان أخَذَه قائدُنا كَبَّابٌ فى الفِتْنة. وَسَألناه نَحْنُ خَبَرَ القَلْعة؛ فوقع الاتّفاق على أن تكون قَلْعَةُ أَسْطلِير عِوَضًا من إسْطَبَّة.

وكانت قَاشْـتَرُهْ ومَارْتُـش المَعْقِلَيْن اللّذَيْن على جَيَّان. ومن أجْلهمـا انقطع صاحِبُهما عَمُّنا [ماكسَـن] ولـم يكن لجيَّان مَعْنى إلاّ بهما. فترامى ابنُ عمّار فـى أمرهما على ألْفُرْنُش، ووَعَدَهُ علـى مَارْتُش بأموالٍ كأنّه يشـتريها منه. فَعزَمَ علينا فيها للطمـع فى المال، ووَعَدَنا نَحْنُ على قاشْتَرُه بالمَطْمَر، وكان أيـضًا حِصْنًا قد اشترك نَظَرُهُ مع نَظَرنا بيَدِ ابن ذى النُّون؛ فضمَّن خَبَرَه أنّه يعطيه لنا عِوَضًا منها، فدافَعْنا الأمْر جُهْدَنا: فلم نقدر على أكثر فَعْلِ القويّ مع الضعيف.

ثـمَّ إنَّـه عُقِدَ العَقْدُ بَيْن يَدَيْه على ذلك، وأن لا يتعـدَّى مِنَّا أحَدٌ على صاحِبه، وذكر فيه مـا نعطى كلَّ عام من الضريبة: فجعل علينا عشـرة آلاف مِثْقال فى العام، وطيَّب لنا الكلام

---

(١) أصل: «لقاه».

بـأن قـال: «طمع ابن عمّار أن نغدر بك، وَمعاذ الله من ذلك أن يشـيع فـى الدنيا أنَّ مِثْلِي كبيـرًا فى الرُّوم يقصدك، وأنت كبير فى جنسـك، ثمّ نغدر بـك! فابْقَ على أمان! لا أُكَلِّفُكَ إلاّ الضريبـة، تُوَجِّـه إلىّ بها فى كلّ عام دون مَطْل، وإن تأخَّرْتَ بها، أتاك رسـولى عنها وَتلزمك عليه نفقات، فبَادِرْ بها!» فقَبِلْنا قوله، وَرأينا إعطاء عشـرة آلاف فى العام ندفع بها مَضَرّته خَيْراً من هلاك المسـلمين وفسـاد البلاد، إذ لم تكن بنا قدرة على مُلاقاته وَمُكابَرته، ولا وَجَدْنا من سلاطين الأنْدَلُس عَوْنًا عليه إلاّ من يسوقُه إلينا لهلاكنا.

فَبقِيَت الأُمور على مُصالَحة ومُهادنة [ق ٣٢ أ] وَرفاهية، لا يُسمع فيها بفِتْنة.

٣٧ - استيلاء أَلْفُونْشُ السادس على طُلَيْطُلة

وممَّا هيَّأهُ الله أن فَقَدْنا وسـائط السَّـوْءِ بعد ذلك بفَقْد ابن عمّار، وَشغْلِه فى مُرْسِيَة، وبزوَال سِـماجَة عنّا وأشياعِهِ. وتوُفّى قبل ذلك ابنُ ذى النون عند بلوغه آماله بقُرطبَة. وكانت الأنْدَلس قد ارتَجَّتْ له، وخافه الرؤساءُ، فلم يلبث بها يسيراً حتى مات: وكذلك الأشياءُ إذا تمّتْ. وكان أهْلُ العِلْم يخبرون بذلك أنّه إذا حصل على قُرْطُبَة، فقد تمّتْ أيّامُه وإذا تمَّ شىءٌ، دنا نَقْصُه.

ثـم خُلِع من بعده حفيـدهُ، وقام عليه أهْلُ بلده، ولجأ إلـى ألْفُونْشُ؛ فصرفه إليها على قَهْرٍ وغلبةٍ، إلى أن جعل عليه أموالاً جسيمةً، أشَدُّها ما جعل على نفسه فى شراءِ حِصْن من ألْفُونْش على مقربة من طُلَيْطُلَة بمائة وخمسـين ألف مِثْقال طيِّبة وخمسـمائة مُـدى من طعام ضيافـةً لـكلّ ليلةٍ مدّة مقامه عليه: أخَذَها من أهل بلـده حتى ضعفوا. ولازَمَها ألْفُونْش حتىّ صارت إليه. وَعوَّض صاحِبَها ببَلَنْسِيَة، وَلم يَعْترِضْ له مالاً ولا أهْلاً غير الذَّهَب والفِضَّة.

وكان حفيـدُ ابـن ذى النون، فى أقَلّ ولايته، لم يقدِّر شـيئًا على الغـدر بوزير جَدِّه [ابن] الحَدِيديّ لسـعاية البُغاة أعدائه، وسـوَّلت له نفْسُه أنّ قَتْلَه لا يصحُّ إلاّ على يدى قوم قد سجنهم جَـدُّه على بصيرةٍ، فأطلقهم وسـلّطهم عليـه، ولمَّا تمكّنوا منه، كان كلَبهُم عليه أشـدَّ، وصاروا طالبين للثأر وكانوا أقْوَى الأسباب فى فساد مُلْكه، وهُمْ بنو اللَّوَارَنكى، وبنو مُغِيث، ومن انحاش إليهم. وكان قديرًا على قتله دونهم، لكنّ العَجْزَ وضُعْف الرأى عَمِّيا عليه وجه الصواب.

٣٨ - استيلاء ابن هود على دانِيَة. بعض أخبار بنى هود

وحصل أيضًا ابن هود على مدينة دَانِيَة بغفلة صاحِبها عن الرجال وحُبِّه فى الأموال، مع مُداخَلات أُوتى بها من قِبَل وزيرِه ابنِ الرُّيُولُه، الخارج عنه إلى سَرَقُسْـطَة؛ فعمل عليه مع ابن هود حتى أتاه على غفلة، ودخل المدينة بلا مشقّة، وحصل منها على عظائم من الأموال بوفْرها. وكان [ق ٣٢ ب] عنده وَلَدُ مُجاهدٍ صاحِب دَانِيَة مكَرَّمًا حتى مات.

وَإنّ ابـنَ هـود، لمَّا حصل على دانِيَة، انفسـد طبعُه، وأدركَتْـه الرَّغبة فى البلاد، وزال عمّـا كان عليه من جهاد الرُّوم، وطَمِع فى بَلَنْسِـيَة عند ذلك، وأعطى عليها أموالاً جسـيمة لألْفُونْـش؛ وألْفُونْـشُ فى هـذا كله، على ما قدَّمنـا ذكره، يأخذ الأمـوال، و لايحقِّق لأحد

أن يُهاوِدَه على أخْذِ بلدةٍ. فتوَّفى ابن هود فى إثْر أخْذِه لدَانِيَة وبلوغِه آمالِه منها. وقد كان ابن الخَيَّاط المُنَجِّم ذكر ذلك كلَّه؛ ولقد قرأْتُهُ فى بعض كُتبه قَبْلَ أن ينقضى، حتى رأَيْته عيانًا.

وكانت قضيَّتُه فى دَانِيَة كقضيّة ابن ذى النون بقُرْطُبَة: فإنَّ ابن هُود اهتزَّت له الأنْدَلُس عند حصوله على دانِيَة؛ وجزع جميعُ الرؤَساءِ لأخْذِه لها دون قتال ولا زمان، وَأَعَدَّ كلُّ أحَدٍ عُدَدَهُ مُتَأَهِّبًا لشرِّه، إلى أن أراح الله منه، وقبضه على فِتْنةٍ واقتبالِ أمَلٍ.

ثمَّ قام من بعده ابنُه المؤْتَمِنُ؛ فلم يلبث إلّا يسيراً حتى مات. وشعر المؤْتَمِنُ لابن الرُّيُولُه وزير أبيه بأعمال فاسدة مع ألْفُونْش، ليتخذَّم له خدمة ابن عمَّار، فيرأس لذلك عنده على أهل زمانه خِذْلانًا وطغيانًا؛ فأمر بقتله. وتوَّفى المؤْتَمِنُ، وورثه المُسْتَعِين حَفِيدُه هذا الوالى الآن.

وكان المؤْتَمِنُ رجلًا عالِمًا، قد طالَع الكُتُب، مع ما كان عنده من الآثار؛ فرأى مَوْتَه قريبًا. فكان لا يسرُّ بالمملكة، ويزهد فى كثير من الدنيا. ولقد أخبرنى بعضُ من حضر مَجْلِسَه من أعلام جُنُده أنَّه كان يُريهم ذخائره التى لم يجتمَعْ مثلها عند مَلِكٍ؛ فيُهنِّئونه عليها؛ فيقول لهم: «ما أصْنَعُ بها، والمُدَّةُ يسيرةٌ، ولا أدْخُلُ منها قبرى إلا بكفنٍ!» فكان يكدر قولهُ ذلك عليهم، حتى مات.

وكان مُنْذِرٌ أخوه بدانِيَة، إلَّا أنَّ أباهُ الشيخَ لم يُمَكِّنْهُ من مالٍ، حذراً منه أن يخالف على أخيه لحدَّته وشدَّةِ بأسِه. فلما توَّفى المُقْتَدِرُ، اضطربت الفِتْنَة بينهما. وكان مُنْذِرٌ منهما * [ق ٣٣ أ] يتَضَعْضَعُ له ويَتَكافى به، لِمَا كان من إحسانِه للأجناد ومواساتِه لهم، إلى أن توفِّى بعد أخيه؛ وقام ابنٌ له صغيرٌ بعده، يُدَبِّرُ مُلْكَهُ وزيرُهُ.

٣٩ - ثورة ابن عمَّار على المُعْتَمِد بمُرْسِيَة إلى أن أخرجه منها ابن رَشِيق أعماله بعد ذلك ومهلكه الشنيع

وصار ابن عمَّار فى حَيِّز الخِلاف على المُعْتَمِد؛ وجَعَلَهُ يطْلُب مُرْسِيَةَ، واعتراهُ عليها مشقَّات ونفقَات أموال. وجَرَى من أسْرِ ابن المُعْتَمِد عليها ما قد شهر. وطال مكثُه على مُرْسِيَة، يُحزِّب عليها الأحزاب وينفق الأموال، يُرى سلطانَه أنَّ السَّعْىَ له؛ وهو فى الباطن يجدُّ لنفسه؛ لكَىْ يتَّخِذَها مَعْقِلًا يَرْأس فيه، كالذى صَنَعَ. ولقد كان يقول أهْلُ العِلم بالآثار والتأْثير: «إنَّ مُلْكَ بنى عبَّاد يتناهى حتى يبلغوا إلى تُدْمِير، ومن ثَمَّ يتمُّ هلاكُهم. وكان الناسُ إذ ذاك يتوقَّعُون عليه الفساد عند محاوَلة ابن عمَّار لأمْرها؛ فلم يكن إلّا بَعْدَه بحينٍ، عند بلوغ الكتاب أجَلَهُ.

وصار ابن عمَّار بمُرْسِيَة بأقبح طريقة من الاستخفاف بالناس، واستعمال المعاصى، والإدمان على الخَمْر، حتَّى أبْغضه أهْلُها. وكان للمُعْتَمِد طاعةً فى معصية؛ واشتهر بأخْذِ عِرْضِه وهَجْوِه بما قد نَزَّهَهُ الله عنه، فِعْلَ الأوغاد والأرذال.

وقدم إلى مُرْسِيَة ابنُ رَشِيق؛ فكان يطويها وينشرها؛ وشَبَّكَ عليه المعاقِل بقرابته، واتَّخذ لنفسه صنائع مُدَّة غفلة ابن عمَّار عنه وإقباله على راحته، إلى أن خرج عن مرسِيَة، يُريد لنفسه فى رسالة النصرانىّ ليخدم أمْرَ الأنظار التى تُجاوِره فى الشرق، وعسى يَضَعُها فى يدَيْه، مِثْل

شَـنْت مَريَّة، ويسْـعَى في إصلاح ما أفسـد عليه ابنُ رَشِـيق؛ فإنه لم يَجِدْ إليه سبيلًا لكَلَبه عليه. ولمّا نهض إلى أَلْفُونْش، فأوَّلُ ما سعَى في تَصْيير طُلَيْطُلَة إليه بمُدَاخَلة أهلها، ليكونوا حاكمين أنفُسَـهم، ويُؤَدُّوا الجِزْية للنصرانيّ دونَ رئيس. وأتى طُلَيْطُلَة، وابنُ ذى النُّون فيها باسْـم * [ق ٣٣ ب] الرسـالة، ووافَـقَ على ذلك، ومَخَلَّة أَلْفُونْـش عليها، في حين صَرْفِ حاجبَهـا إليهـا بعد خَلْع أهلها له، لِيَفِيَ له بوَعْده، ثُمَّ يعكس عليه القضّة، فيُقْتل. فشـعر لذلـك، وغلـب حفيدُ ابن ذى النون الفئة القائمة عليه. ففَرَّ منهم مَنْ خلص إلى أَلْفُونْش؛ وفرَّ ابنُ عمّار.

ولمّا لم تتمَّ له خدمة أَلْفُونْش في ذلك، نهض إلى صاحب سَرَقُسْطة، وتخدَّم له خَبَرَ شَقُورَة (وبها ظُفِرَ به، ووُجِّهَ به إلى المُعْتَمِد) . فلما ثبت أنّه استقرَّ عند ابن هود، غَدَرَهُ فيها – أعنى مُرْسِـيَة – ابنُ رَشِـيق، مع اسـتمالته لأهل البلدة؛ واستحسـنوا ولايتَه. ولم تكن لابن عمّار بعد ذلك رجعةٌ إلى مُرْسِـيَة، وصار خادِمًا عند ابن هُود صاحب سَرَقُسْـطة. ولمّا احتلّ بذلك القطر، أضْرَمَه نارًا، وأهاج فيه فِتْنَةً؛ وصار سفيرًا للإِفْرَنْج. وآثَرَهُ ابنُ هُود، وقرَّبَه، رجاءً منه أن ينال على يدَيه ما نال المُعْتَمِد، للّذى قام له عنده من الطارُوس بسعادةِ صاحِبِه، لا بأعمالِه. وكانـت العـداوة الواقعية بَيْنه وبَيْـن المُعْتَمِد على يدى الرَّشـيدِ ابنِهِ؛ فإنّه، بفسـوقه، كان يتكبَّـر علـى أولاده، ويضيِّق عليهم، ويُسـيء الصنيعةَ مع من يجب عليـه إكرامُه من قرابة سـلطانه؛ والمُعْتَمِد، في هذا كلّه، يصبر له، ولأنّه كان قد اسـتمال النصارى، واندخل معهم بحـيلـةٍ: فمتى ما دهم أمْرٌ من قِبَلهم، وجَّهـه إليهم؛ فيَنْجَلى من أمْرهم ما يضيقُ الصدرُ به؛ وكلُّ ذلك بأموال رَئيسِـه وسـعادةِ أيّامِه، وهو بجهله يعتقد أنَّ ذلك لا يتهيَّأُ إلّا بسببَه، ويَرُدُّ الحِسَّ كلَّه إلى نفسه. وكانت هذه المعانى ممَّا أحنق عليه المُعْتَمِد، حتّى عقّب عليه بما كان جديرًا به، وأمكَنَهُ الله منه، وجازاهُ بما لم يكن له منه بُدٌّ، ولا رآه لغيره أهْلًا. وكانت شَـقُورَة قد أخَلها المُعْتَمِد، وبَنى صاحِبُها – عَبْدٌ من عَبيد سِـرَاج الدولة – أن يَضَعَها في يديه؛ فلما صار * [ق ٣٤ ب] ابن عمّار إلى سَرَقُسْطة، نهض إلى العبد المذكور، عَسَاهُ يرجع إلى طاعة ابن هُود؛ فثقَّفَهُ وأرسل به إلى المُعْتَمِد، وعند ذلك قَتَلَهُ شَرَّ قَتْلةٍ.

وإنَّ ابـنَ رَشِـيق بعد ذلك سـوَّلَتْ له نفسُـه الخِلافَ علـى المُعْتَمِد، واحْتَـجَّ بأَن قال: «لـم يُقَدِّمْنى إلى مُرْسِـيَة!» وزعم أنّ أهل البلد اختـاروه، وأن مُقَدِّمَهُ إنّما كان ابن عمّار متى ذهب عنها. وسـنَذْكُرُ من أَمْره بَعْدَ هذا، عند ذِكر أحوال المُرابِطين – أعَزّهم الله – وقَصْدِهم إلى لِبِّيط، ما انقضى من خَبَره عليها ممّا هو مشهورٌ.

٤٠ - عقد الصلح بين عبد الله وبين المعتمد صاحب إشبيلية

لَيْسَ كلُّ الناس عَلِمَ سـرَّ الأمر كالذى نَصِفُهُ نَحْنُ. والدليلُ على ما قدَّمناه ذِكْرَه من ارتباطِ المُعْتَمِد إلى الخَيْر وإيثاره للصُّلْح بزوال هذا الفاسِق ابن عمّار عن دولته، لم يُرَ بعده فِتْنة فيما بَيْننا وبَيْنه؛ وحقّق معنا في كلّ أمْرٍ، كالذى فَعَلْنا نَحْنُ معه. وجَدّدْنا العَقْد على ما ارتضيناهُ

من مُعَاوَضات، بِسِوَى ما كان قديمًا بيده، ممّا خرج عنّا فى أيام المُظَفَّر، وأخَذَت الفِتْنةُ عايه حقَّها، ولم يوجَد فى طَلَب ذلك خيرٌ، ولا إلى غير المُصالحة سبيلٌ.

فقـرَّت الأحوالُ قرارَها، وتَهنَّى كلَّ واحِدٍ منّا بمُلْكه إلّا ما كان من سَـيْفِ بَرَّانِيّ يعترض بلادَنا من الرُّوم؛ فكان الرُّزْءُ فيه واحداً والمشـاركة سـواءً؛ وإن كُنّا لا نقدر على ذلك بالإمداد بَعْضنا لبَعْض لضعَفِ الحال، فَكنّا نتشـارَكُ بالمُداخَلة وإعمال الرأى والتحذير من أمْرٍ عسـى أن يكون خفى عن الآخر وما أشبه ذلك.

٤١ - المؤلِّف يتحدّث عن منهجه فى كتابة مُذَكّراته

وإذا أَتَيْنـا علـى ذِكر جُمَلٍ من أحوالِ الأنْدَلس الحادِثةِ فيها، المشـهور خَبَرُها حسـبما استفاض، وتَرَكْنا وَصْفَ الاختلافات، إذ يوجد الحقُّ فى طرفٍ واحدٍ، ولم يكن منها ما طولِعَ بالمشـاهدة ولا بالمعاينـة أكثرَ من إشـاعةِ خَبَـر، ذَكَرْنا منه ما ينقاس فـى العقل، وحَذَفْنا منـه الإكثار والمشـتبهات. وإنّه، متى أتينا علـى ذِكْر خبرٍ حادثٍ فى دَوْلَتنـا ممّا حاوَلْناه أو شـاهدناهُ * [ق ٣٤ ب] أطْنَبْنا فى وَصْفِه، وقَتَلْناهُ عِلْمًا إلى آخرِه، وأخبرْنا بسـرِّه عن جَهْرِه، وبأَرَقِّ الأسـباب فيه. والإطنابُ فيما يحاوِلُ الإنسان أبلغُ وأنْعَتُ من وصْف المشاهدة لغير ما يخُصُّه، كما أنّ وَصْف المشـاهدة، وإن كان لا نعنيه، أبلغُ من ذِكر المستفاض الذى لـم يُوقَف على حقيقته؛ فإنّما يُذْكَر منه ما يقبله العقلُ، ثمَّ يَجْتَرِى واضِعُهُ على أن يضع فيه من عقله دون الأغْلَب عليه عند العامة؛ فيصير مُكَذَّبًا.

ولهذا ما اخْتَصَرْنا من الكائنات المشهورة بالأنْدَلس كثيراً من الأخبار عنها، واقْتَصَرْنا على الإطنـاب فيمـا يخصُّنا منها، ممّا حاولْناهُ أو رأيْناهُ عَيَانًا. والحقيقةُ من الخَبر عَوْنٌ كبيرٌ على مـا يرومُ الإنسـانُ من صِفَةٍ فى مَنْظوم أو مَنْثُور، كالمـادِح أو الذامّ؛ فإنه إذا وجد إلى المقال سبيلًا، أطْنَبَ وأبْلَغَ، وإن كانت بعضَ زيادة، فإنها لا تمكن إلّا فى الأغلب والأكثر. ويكون فـى ذِكر الأمْرَيْن مصدّقًا لمَعْرفة الناس به؛ ولأنّ كِتابنـا لم يكن مَبْنِيًّا إلّا على وَصْفِ مَمْلكتنا خاصَّـةً، «والحديث ذو شُـجون»؛ فلابُـدَّ من ذِكر جُمَلٍ من غيرها عنـد الحاجة إلى وَصْفه أو ضَرْبِ مَثَلٍ به، تزيينًا للكلام وإقامةً للبُرْهان ودورانًا على الحقيقة.

* * *